

المقدمة

أولاً: الإطار المنهجي

تطورت مهنة المحاسبة من مجرد نظام لمسك الدفاتر إلى نظام للمعلومات وأصبحت القوائم التي تصدرها الشركة ذات أهمية كبيرة بالنسبة لمتخذي القرار سواء على صعيد الوحدة المحاسبية أي الإدارة أو المتتبعين لاقتصاديات الوحدة من الخارج كالدائنين والمساهمين والمستثمرين والهيئات الحكومية.

هذه المعلومات لا يمكن توفيرها إلا من خلال الإفصاح في التقارير والقوائم المالية التي تمثل مخرجات النظام المحاسبي وبالتالي كان لا بد من ضوابط أو قواعد تحكم هذه القوائم لكي تفي بأغراض متتبعيها ولكن إصدار قوائم مالية ترضي جميع الأطراف كان صعباً جداً لأن هذه الأطراف هي متعارضة في المصالح.

في هذا البحث سوف نعرض الإفصاح المحاسبي وما هي المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في التقارير والقوائم المالية . وسوف نركز على شروط الإفصاح المناسب ودوره في رفع كفاءة المعلومات المحاسبية وجعلها مقبولة لدى الجميع بالإضافة إلى دور الإفصاح في تعزيز الثقة بين الوحدة والمستثمرين.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة البحث في الآتي :

- 1- الإفصاح ومن هي الأطراف المستفيدة من الإفصاح
- 2- دور التقارير والقوائم المالية في جعل المعلومات المحاسبية أكثر فائدة في صناعة القرارات .
- 3- هل يجب الإفصاح عن جميع المعلومات المحاسبية أم عن نوع محدد من المعلومات
- 4- صناعة القرارات تحتاج إلي المعلومات الجيدة

أهمية الدراسة

تأتي أهمية البحث من خلال التركيز على المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية ودور هذه المعلومات في صناعة القرارات والتي تحقق المنفعة لجميع الأطراف المستخدمة للتقارير والقوائم المالية من مساهمين ومقرضين ودائنين وجميع الأطراف المستخدمة القوائم المالية بالإضافة إلى المجتمع المالي ككل .

أهداف الدراسة

يحقق البحث الأهداف التالية :

- 1- دور الإفصاح في رفع كفاءة المعلومات المحاسبية وتعزيز الثقة بين الوحدة المحاسبية ومستخدمي المعلومات المالية واثار الإفصاح على صناعة القرار.
- 2- المشكلات الناشئة عندما يكون الإفصاح غير ملائم لأن الإفصاح غير الملائم لا يساعد على صناعة القرار ويجعل التقارير والقوائم المالية مضللة وغير مفيدة للمستخدمين.

فرضيات الدراسة

يختبر البحث الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى:

تؤثر المعلومات المحاسبية على جودة الإفصاح في التقارير والقوائم المالية .

الفرضية الثانية :

عدم الإفصاح في القوائم والتقارير المالية ومحدوديته يؤثر على قرارات مستخدمي القوائم المالية

الفرضية الثالثة:

الإفصاح في التقارير والقوائم المالية كافٍ لتلبية احتياجات مستخدمي التقارير والقوائم المالية
منهجية الدراسة

يستخدم البحث المنهج التاريخي والمنهج الاستنباطي والاستقرائي والتحليل الوصفي وعمل
استمارة استبانة وتحليلها بالطرق الإحصائية والرياضية . بالإضافة إلى الاطلاع على المراجع
والمصادر العلمية ذات العلاقة بموضوع البحث .

خطة البحث

يتضمن البحث المقدمة والدراسات السابقة وثلاثة فصول وخاتمة

الفصل الأول: مفهوم وأهمية وأنواع الإفصاح

- المبحث الأول : ماهية وأهمية الإفصاح
 - المبحث الثاني : طرق وأنواع الإفصاح في التقارير والقوائم المالية
- الفصل الثاني : جودة المعلومات المحاسبية وقرارات الاستثمار**

- المبحث الأول : مفهوم وجودة المعلومات المحاسبية
- المبحث الثاني : مفهوم وأهداف التقارير المالية
- المبحث الثالث : قرارات الاستثمار

الفصل الثالث : دراسة الحالة والنتائج والتوصيات

المبحث الأول : الدراسة الميدانية

المبحث الثاني : تحليل البيانات واختبار الفرضيات

ثانياً: الدراسات السابقة

1. دراسة عبد الله أحمد طه حسين 1998م (أثر الإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرار الاستثمار في الأوراق المالية – دراسة تطبيقية على سوق الأوراق الخرطوم للأوراق المالية)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم وجود قوانين ملزمة وحاكمة لحدود الإفصاح في القوائم والتقارير المالية السنوية والدورية مما يجعل عرض وإنتاج المعلومات المحاسبية في التقارير المالية غير كافي وغير ملائم لاحتياجات المستخدمين في سوق المال ، أهمية الدراسة تكمن في مساعدة المجتمع على إيجاد منهج تنظيمي متكامل لبناء وإصدار المعايير المحاسبية التي تلائم البيئة المحلية وكذلك تطوير القوائم المالية لأنها المصدر الرئيسي للمعلومات المحاسبية ومدى علاقة المعلومات المالية بأسعار الأوراق المالية وحجم التداول في السوق المالي . هدفت الدراسة إلى بيان مفهوم الإفصاح في الفكر المحاسبي وطرق ومتطلبات الإفصاح والعوامل المؤثرة فيه وأهم مصادر المعلومات اللازمة للمستثمرين في الأوراق المالية ونوعية تلك المعلومات وتحديد الوسائل والطرق الفنية التي تساعد المستثمرين لمواجهة مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية . استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي وتوصلت إلى عدة نتائج منها ، تبين درجة الإفصاح في القوائم والتقارير المالية للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية بسبب عدم الالتزام بتطبيق المعيار المحاسبي السوداني رقم (1) وأن التوسع في الإفصاح يؤدي إلى إنتاج معلومات مالية ملائمة تساعد المستثمرين في الأوراق المالية من اتخاذ القرارات السليمة .

يرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت مفهوم الإفصاح في الفكر المحاسبي والعوامل المؤثرة في طرق ومتطلبات الإفصاح وتوضيح أهم مصادر المعلومات المحاسبية

(1) عبد الله أحمد طه حسين ، أثر الإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرار الاستثمار في الأوراق المالية – دراسة تطبيقية على

سوق الخرطوم للأوراق المالية (الخرطوم : جامعة أمدرمان الإسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة 1998م)

للمستثمرين في سوق الأوراق المالية والتي تساعدهم على مواجهة مخاطر الاستثمار في سوق الأوراق المالية، بينما تناولت دراستي أثر الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية في القوائم والتقارير المالية على صناعة القرارات الرشيدة والسليمة .

2. دراسة عثمان عبده حسن 2002م (الإفصاح وأهميته لمستخدم القوائم المالية) (1)

تمثلت مشكلة الدراسة في أن القوائم المالية للشركات موضوع الدراسة لا تفي بمتطلبات الإفصاح الواردة في المعايير المحاسبية وتصعب مقارنة القوائم المالية للشركات المختلفة إذا لم تلتزم بالمعايير المحاسبية في الإعداد والعرض . وظهرت أهمية الدراسة في توضيح الإفصاح ودوره في إيضاح وشرح ما تحتويه القوائم المالية من بيانات ومعلومات تجعلها واضحة لأن البيانات التي توفرها القوائم المالية قد تكون غير كافية مما يتطلب إرفاق إيضاحات. هدفت الدراسة إلى تعريف الإفصاح العام وأهميته لمستخدمي القوائم المالية في توضيح دوره في النشاطات المحاسبية. استخدمت الدراسة الأسلوب التاريخي والاستنباطي وأسلوب دراسة الحالة وتوصلت إلى عدة نتائج منها ، أهمية المعايير المحاسبية ودورها في ضبط التقارير المالية مما يجعلها مفيدة لمستخدمي القوائم المالية وبدونها تكون مضللة في اتخاذ القرار و ما يجب أن تتميز به المعلومات المالية أن تكون مستوفية للأهداف والشروط النوعية للمحاسبة المالية والمعايير التي تجعلها صالحة للإفصاح العام . أوصت الدراسة بتطبيق الإفصاح في التقارير المالية مما يساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات .

يرى الباحث أن هذه الدراسة اهتمت بدور الإفصاح في توضيح وشرح المعلومات المحاسبية التي تحويها القوائم المالية لمستخدمي القوائم المالية بينما تناولت دراستي الإفصاح المحاسبي وأثره على صناعة القرار بناء على المعلومات المحاسبية في القوائم المالية.

(1) عثمان عبده حسن ، الإفصاح العام وأهميته لمستخدم القوائم المالية (الخرطوم: جامعة النيلين , رسالة ماجستير غير

منشورة 2002م)

3. دراسة صالح محمد السيد 2004م (الإفصاح المحاسبي بين النظرية والتطبيق) (1)

تكمن مشكلة الدراسة في أن التطورات الكبيرة في أعمال الشركات والمؤسسات سواء في الحجم أو الأنشطة والتوجه الواضح نحو خصخصة منشآت وشركات القطاع العام وانفتاح الأسواق العالمية على بعضها البعض أدى إلى أن تقوم الشركات الأردنية وخاصة شركات المساهمة بالالتزام بمعايير الإفصاح الدولية وكذلك تعليمات الإفصاح الصادرة عن سوق الأوراق المالية بهدف حماية مستخدمي القوائم المالية وإيجاد شفافية في نشر المعلومات في سوق رأس المال الأردني ، وهل تختلف الشركات الصناعية الأردنية المساهمة في درجة التزامها بمتطلبات الإفصاح وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير هيئة الأوراق المالية . أهمية الدراسة في توضيح دور الإفصاح للبند الواردة في القوائم المالية وهي أرقام صماء تحتاج إلى التفسير وإزالة الغموض لتسهيل مهمة مستخدمي البيانات الواردة في القوائم المالية لتساعدهم على فهمها واتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة ، ومعرفة الشركات الصناعية المساهمة الأردنية التي تطبق جميع متطلبات المعيار الدولي رقم (1) وكذلك مدى التزام هذه الشركات بتطبيق المعيار الخاص بالإفصاح الصادر عن بورصة الأوراق المالية الأردنية ، وتحسين وزيادة ثقة المستثمرين بقدرات سوق الأوراق المالية نتيجة توفير المعلومات المحاسبية الجيدة وإظهار جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي وتوفير معلومات تتصف بالتنوع بحيث يتم الإفصاح عن جميع المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية بشكل يجعل فرص التعامل في السوق أكثر عدالة للمستثمرين . هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق الشركات الصناعية المساهمة الأردنية في السوق الأول لتعليمات الإفصاح الصادرة عن المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) والمعدل لعام 1997م ومتطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق

(1) صالح محمد السيد , الإفصاح المحاسبي بين النظرية والتطبيق - دراسة تحليلية على الشركات المساهمة الأردنية

في السوق الأول للعام 2001م (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , رسالة دكتوراه غير منشورة

(2004م)

المالية من أجل تحديد ما إذا تم الإفصاح عن كافة المعلومات الضرورية لجعل البيانات المالية واضحة ومفهومة وتحقيق أغراض مستخدميها وتحديد مدى الالتزام بمتطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية وإظهار القوائم المالية المنشورة لتتوافق مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية ودراسة أثر الالتزام بمعايير الإفصاح الدولية على حجم الشركة وسنة التأسيس والعائد على الاستثمار وحقوق المساهمين ومجموع الأصول ومجموع الالتزامات على الإفصاح في سوق الأوراق المالية . استخدمت هذه الدراسة الأسلوب التاريخي والاستنباطي والاستقرائي وتوصلت إلى عدة نتائج منها هنالك التزام عادل بمتطلبات الإفصاح لمعايير المحاسبة الدولية وبمتطلبات الإفصاح وفقا لهيئة الأوراق المالية أي أنه لا تختلف الشركات الصناعية المساهمة في السوق الأول في درجة التزامها بمتطلبات الإفصاح وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير هيئة الأوراق المالية .

يرى الباحث أن هذه الدراسة للتعرف على مدى تطبيق الشركات الصناعية المساهمة الأردنية في السوق الأول لمتطلبات الإفصاح الدولية والصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأردنية ، بينما تناولت دراستي الدور الذي يلعبه الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية في القوائم المالية وأثره على صناعة القرارات الاستثمارية الرشيدة

4. دراسة فائزة محمد احمد آدم 2004م (مشاكل الإفصاح في القوائم المالية الموحدة) (1)

تمثلت مشكلة الدراسة في أن الشركة القابضة لا تقوم بالإفصاح كاملا حسب متطلباته عن جميع الأحداث التي تحدث في الشركة التابعة لها والتي تؤثر علي مصداقية القوائم المالية . ظهرت أهمية الدراسة في أن امتلاك الشركة القابضة لأغلبية أسهم الشركات التابعة لا يعني ألا تقوم تلك الشركات بإعداد قوائمها الخاصة بها، إلا أن الاكتفاء بهذه البيانات دون النظر إلى

(1) فائزة محمد احمد آدم، مشاكل الإفصاح في القوائم المالية الموحدة - دراسة حالة بنك التضامن الإسلامي (الخرطوم :

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة 2004م)

المجموعة ككل يتجاهل جوهر العلاقة بين الشركة القابضة والشركة التابعة. هدفت الدراسة إلى التأكيد على ضرورة الإفصاح في القوائم والتقارير المالية وتوضيح أهمية الاندماج وما ينتج عنه والتعرف على بعض المشاكل التي تعاني منها القوائم المالية الموحدة. استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج التحليلي والاستنباطي ومنهج دراسة الحالة وتوصلت إلى نتائج منها أهمية الإفصاح في القوائم المالية للشركات التابعة والقابضة لأنه يساعد على التعرف على الموقف المالي الحقيقي للمجموعة ككل مما يساعد المستثمرين على التعرف على نشاط المجموعة ومن ثم اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.

يرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت كيفية الإفصاح في القوائم المالية الموحدة بين الشركات القابضة والتابعة وما هي المشاكل المتعلقة بالإفصاح في القوائم المالية الموحدة ، وتناولت دراستي دور وأثار الإفصاح المحاسبي في اتخاذ وصناعة القرارات بناء على المعلومات المحاسبية في القوائم والتقارير المالية .

5. دراسة جميل حسن محمد النجار 2007م (متطلبات الإفصاح في القوائم والتقارير المالية لدى شركات المساهمة العامة في فلسطين)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة بعدم قيام الشركات المساهمة العامة في فلسطين بالإفصاح الكافي والملائم مما يضعف قدرة مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ القرار الاستثماري، وتحديد معوقات الإفصاح في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة في فلسطين. ظهرت أهمية الدراسة في مساعدة الشركات المساهمة العامة الفلسطينية الملزمة بالإفصاح للوصول إلى مستوى أفضل في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية لتلبية حاجة مستخدمي التقارير والقوائم المالية ومساعدتهم على اتخاذ القرار الاستثماري الجيد والسليم. هدفت الدراسة إلى الوقوف على مدى توفر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية من وجهة نظر المستفيدين منها وتحديد متطلبات العرض والإفصاح وتوضيح مدى دلالة القوائم المالية

⁽¹⁾ جميل حسن محمد النجار، متطلبات الإفصاح في القوائم والتقارير المالية لدى الشركات المساهمة العامة في فلسطين

(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة 2007 م)

كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية. استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي والتحليلي وتوصلت لعدة نتائج منها استخدام معايير المحاسبة الدولية في إعداد القوائم والتقارير المالية والالتزام الكامل بمتطلبات الإفصاح المحاسبي لدى الشركات المساهمة العامة الفلسطينية يزيد من قدرة المستثمر على صنع القرار الاستثماري أوصت الدراسة بالعمل على زيادة جودة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها من قبل شركات المساهمة الفلسطينية باحتكامها إلى الخصائص النوعية للمعلومات لزيادة ملاءمتها لعملية اتخاذ القرار الاستثماري لشركات المساهمة العامة في فلسطين .

يرى الباحث هذه الدراسة تناولت مدى التزام الشركات المساهمة العامة في فلسطين بمعايير المحاسبة الدولية وبالمتطلبات العامة للإفصاح في القوائم والتقارير المالية مما يزيد من قدرة المستثمر على صناعة القرار الاستثماري ودراستي تناولت الإفصاح في القوائم المالية عن المعلومات المحاسبية والدور الذي يلعبه في صناعة القرارات الاستثمارية .

6. دراسة محمد عبد الله محمد السعوي 2007م (أثر الإفصاح المحاسبي علي قرارات المستثمرين في سوق الأسهم " دراسة حالة السوق المالية السعودية بالملكة العربية السعودية")⁽¹⁾

ظهرت مشكلة الدراسة في مدي استفادة المستثمر في السوق من المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية لاتخاذ قراره بالبيع أو بالشراء وتحديد الأسعار في ظل تعدد المصطلحات المستخدمة عند تداول الأسهم .هدفت الدراسة إلي معرفة مدي استخدام المستثمرين للمعلومات المالية المفصح عنها بواسطة شركات المساهمة واسترشادهم بها لتحديد أسعار الأسهم بيعاً وشراءً. والي أي مدي يؤثر مستوي الإفصاح المحاسبي علي تحديد أسعار خاطئة للأسهم . ظهرت أهمية الدراسة في المساهمة في كيفية بناء نظام محاسبي متكامل يناسب العرض

⁽¹⁾ محمد عبد الله محمد السعوي , أثر الإفصاح المحاسبي علي قرارات المستثمرين في سوق الأسهم - دراسة حالة السوق

المالية السعودية (الخرطوم :جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , رسالة ماجستير غير منشورة 2007 م)

والقياس والإفصاح المحاسبي لحماية المستثمرين والمتعاملين في السوق المالية السعودية وما هو مدي استفادة المستثمر في السوق من المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية. وما مدي تأثير الإفصاح المحاسبي لشركات المساهمة العامة علي تحديد هذه المعايير. استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي والمنهج التاريخي وتوصلت إلي عدة نتائج منها الإفصاح المحاسبي المقيد بالمعايير المحاسبية المعتمدة يساعد الشركات المدرجة أسواق المال وأن الإفصاح المحاسبي عن طريق المعايير الملزمة من أهم الوسائل التي تساعد المستثمرين علي معرفة التقديرات للأسعار في سوق الأسهم، أوصت الدراسة بالعمل علي التوسع في الإفصاح ليشمل كل من الإفصاح عن الموارد البشرية والمسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية حتى تكون المعلومات التي تنتجها القوائم المالية ذات نفع عام.

يرى الباحث أن هذه الدراسة أن الالتزام بمعايير المحاسبة والمعايير العامة للإفصاح لشركات المساهمة السعودية يؤثر على قرارات المستثمرين في سوق الأسهم ، بينما تناولت دراستي صناعة القرار الاستثماري ومدى اعتماده على المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية .

7. دراسة نازك محمد وقيع الله 2008م (أثر خصائص المعلومات المحاسبية علي

تحسين الإفصاح في التقارير المالية) (1)

مشكلة الدراسة تمثلت في أن تطبيق معيار الإفصاح يؤدي إلي شفافية ومصداقية القوائم المالية وتطبيق معيار الإفصاح علي المعلومات المحاسبية يساعد مستخدمي القوائم المالية علي اتخاذ القرارات الرشيدة ،تمثلت أهمية الدراسة بالاستخدام الأمثل والفعلي للمعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية التي تساعد وتزيد من الوعي لمستخدمي القوائم المالية وهدفت الدراسة إلي تقويم المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية في المساعدة علي اتخاذ القرارات الرشيدة وتحديد ما إذا تم الإفصاح عن كافة المعلومات المالية الضرورية

(1) نازك محمد وقيع الله ، أثر خصائص المعلومات المحاسبية علي تحسين الإفصاح في التقارير المالية (الخرطوم : جامعة

السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة 2008 م)

لجعل القوائم المالية واضحة ومفهومة وتحقيق أغراض مستخدميها. استخدمت الدراسة الأسلوب الاستنباطي والاستقرائي والتحليل الإحصائي وتوصلت إلى نتائج منها ، عدم الالتزام بالمعايير والضوابط المحددة لإعداد القوائم المالية تنتج عنه قوائم مالية مضللة. وجودة المعلومات المحاسبية تؤدي إلى تحسين الإفصاح في القوائم المالية المنشورة أوصت الدراسة ضرورة الالتزام بتطبيق المعايير الدولية والضوابط المحددة لإعداد القوائم المالية لكي تنتج عنها قوائم مالية تتسم بالشفافية والوضوح والإفصاح السليم.

يرى الباحث هذه الدراسة تناولت أن المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية ذات الخصائص الجيدة تؤدي إلى رفع وتحسين كفاءة الإفصاح مما يزيد من ثقة المستخدمين للقوائم المالية وتساعدتهم على اتخاذ القرارات الرشيدة ، وتناولت دراستي الإفصاح المحاسبي والدور الذي يلعبه في صناعة القرارات بناء على المعلومات المحاسبية في القوائم المالية .

8. دراسة ماجدة عبد المجيد أحمد أبكر 2009م (أثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

المستقبلية علي قرارات الاستثمار في الأوراق المالية) (1)

مشكلة الدراسة في التعرف علي مستوي وأساليب الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المستقبلية للشركات المساهمة في سوق الخرطوم للأوراق المالية وهل تؤثر نوعية المعلومات المحاسبية المفصح عنها في قرارات الاستثمار وظهرت أهمية الدراسة في التعرف علي الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمستقبلية لإدارة الوحدة الاقتصادية ودراسته في إطار بيئة الاستثمار. وهدفت الدراسة للتعرف علي متغيرات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المستقبلية للشركات المساهمة التي تتضمن نوعية وأسلوب ومستوي الإفصاح علي قرارات الاستثمار في الأوراق المالية. استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي والمنهج التاريخي . توصلت الدراسة إلي عدة نتائج منها أن التقارير والقوائم المالية التي تحمل المعلومات المحاسبية المستقبلية المفصح عنها لها دور مهم في قرارات

(1) ماجدة عبد المجيد أحمد أبكر ، أثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المستقبلية علي قرارات الاستثمار في الأوراق

المالية (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة 2009 م)

الاستثمار في سوق الأوراق المالية وتساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة. أوصت الدراسة ضرورة قيام الشركات المساهمة السودانية بسوق الأوراق المالية بالإفصاح عن كافة معلوماتها المستقبلية .

يري الباحث أن هذه الدراسة عن مدى تأثير الإفصاح المحاسبي على قرارات الاستثمار وخاصة الإفصاح عن المعلومات المستقبلية للشركات المساهمة التي تهم المستثمرين في سوق الخرطوم للأوراق المالية ومدى تأثيرها على صناعة قرارات الاستثمار ، بينما تناولت دراستي صناعة القرارات ومدى تأثيرها بالمعلومات المحاسبية المفصّل عنها في القوائم المالية

9. دراسة : لؤي عبد الوهاب خضر محمد عثمان 2009 (الإفصاح التام في المعلومات

المحاسبية وأثره في تحسين كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية) (1)

تناولت الدراسة أن عدم توفر المعلومات المحاسبية الجيدة يؤثر في نسبة الإقبال علي الاستثمار في السوق حيث يجب أن تتوفر كل المعلومات التي يعتمد عليها المستثمر والتي تساعد على اتخاذ القرارات . ظهرت أهمية الدراسة في زيادة الحاجة إلي الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية لتوفير مؤشرات ومعلومات محاسبية خاصة والمعلومات التي يتم الإفصاح عنها في سوق الأوراق المالية يجب أن تؤثر علي قرارات المستثمر في بيع وشراء الأسهم المعروضة في سوق الأوراق المالية. هدفت الدراسة إلي عرض أدوات الإفصاح الملائمة عن طريق الإفصاح الشامل للمعلومات المحاسبية والتقارير المالية المنشورة التي تساعد المستثمر في الحصول علي المعلومات المحاسبية الملائمة والجيدة في الوقت المناسب لاستخدامها الاستخدام الأمثل . استخدمت الدراسة المنهج التاريخي في جمع المعلومات والمنهج الاستنباطي في تحديد مشكلة الدراسة والمنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي الوصفي وعمل الاستبانة وتحليلها. وتوصلت الدراسة إلي عدة نتائج منها أن استخدام معايير المحاسبة الدولية في إعداد القوائم والتقارير المالية يؤدي إلي تحسين جودة الإفصاح المحاسبي والالتزام الكامل

(1) لؤي عبد الوهاب خضر محمد عثمان ، الإفصاح التام في المعلومات المحاسبية وأثره في تحسين كفاءة سوق الخرطوم

للأوراق المالية (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير 2009م)

من قبل الشركات المساهمة العامة بالمتطلبات القانونية والمهنية للإفصاح المحاسبي سوف يزيد من قدرة المستثمر علي صنع القرار الاستثماري.

يرى الباحث أن الدراسة تناولت أن الإفصاح الشامل والتام في التقارير المالية عن المعلومات المحاسبية الجيدة والملائمة في الوقت المناسب في سوق الأوراق المالية تساعد على تحسين كفاءة سوق الأوراق المالية وتساعد المستثمرين على اتخاذ القرارات السليمة، بينما تناولت دراستي كيف يساعد الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية في القوائم والتقارير المالية على اتخاذ وصناعة القرارات الاقتصادية الرشيدة .

الفصل الأول

مفهوم وأهمية وأنواع الإفصاح

الفصل الأول

مفهوم وأهمية وأنواع الإفصاح

يتعاطف دور المحاسبة بمختلف فروعها كنظام لإنتاج المعلومات ذات المنفعة من خلال توصيل المعلومات المالية الهامة لشرائح مختلفة وواسعة من المجتمع ، سواء اتفقت مصالحهم أم تعارضت مترجمة بشكل قوائم وتقارير مالية تعكس ما وقع في المنشآت الاقتصادية من أحداث متتالية مما له بالغ الأثر في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية.

انطلاقاً من أهمية القوائم المالية كمخرجات للنظام المحاسبي القائم في المنشأة يتوجب إعداد هذه القوائم على أسس تتفق مع متطلبات الإفصاح عن الأمور الغامضة ذات التأثير النسبي الهام في عملية اتخاذ القرار، إذ أن أي تضليل في المعلومات المتضمنة في هذه القوائم من شأنه أن يفقدها أهميتها ، وبالتالي التأثير على قرار الاستثمار الذي يعتبر من القرارات الهامة والخطيرة مما يستلزم توافر معلومات على درجة كبيرة من الدقة والموضوعية . ونظراً لأهمية الإفصاح فإن المنظمات المهنية المحلية والإقليمية والدولية بالإضافة إلى إدارة المنشآت الاقتصادية أولو اهتماماً خاصاً للإفصاح من خلال المعايير الصادرة عن تلك الهيئات المهنية .

يعرض الباحث هذا الفصل من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : ماهية وأهمية الإفصاح المحاسبي

المبحث الثاني : طرق وأنواع الإفصاح في التقارير والقوائم المالية

المبحث الأول

ماهية وأهمية الإفصاح المحاسبي

هنالك اختلاف في وجهات النظر حول مفهوم الإفصاح وفيما يتعلق بمستوى ومحتوى الإفصاح فمنها من لا يحصر نطاق الإفصاح في مجرد درجة تفصيل القوائم المالية بل هو من عناصر الدقة والمصادقية للأرقام المعروضة في القوائم المالية وهو أساس عملية الإفصاح المحاسبي .

الإفصاح لغةً يعني البيان ⁽¹⁾ ، الإفصاح مصطلح لغوياً مشتق من الفصاحة، والفصيح هو صاحب البيان والمنطق الذي يميز جيد الكلام من رديئة وكلام فصيح يقصد به كلام سليم وواضح ⁽²⁾. وتعرف الفصاحة لغوياً بسلامة الألفاظ من الإبهام وسوء التكلف وكذلك عرف الإفصاح بأنه إظهار سر أو شيء غامض ⁽³⁾. وأفصح الأعجمي إذا تكلم بالعربية وفهم عنه ، وأفصح كلامه إفصاحاً أي تكلم بالفصاحة ، وأفصح عن الشيء إفصاحاً إذا بينه وكشفه ⁽⁴⁾ . وقد ورد في القرآن الكريم على لسان سيدنا موسى عليه السلام " وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَاناً فَأَرْسَلْهُ مَعِيَ رِدْءاً يُصَدِّقُنِي إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ " ⁽⁵⁾ .

الإفصاح المحاسبي

تعددت التعريفات لهذا المصطلح فعرف الإفصاح المحاسبي بأنه شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية ⁽⁶⁾ . وعرف الإفصاح المحاسبي أنه تفسير أو إظهار حقيقة أو

(1) مجد الدين محمد يعقوب الفيروز أبادي ، القاموس المحيط ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، 1993م)

(2) العبيد محمد البدوي وآخرون ، معجم أسماء العرب ، (عمان : مكتبة عمان ، 1991م) ص 133

(3) إبراهيم مصطفى وآخرون ، المعجم الوسيط ، (القاهرة : مجمع اللغة العربية ، 1961م) ص 179

(4) محجوب عبد الله حامد ، إطار عملي المحاسبة البيئية ، (الخرطوم : جامعة أمدرمان الإسلامية ، رسالة ماجستير غير

منشورة ، 2000 م) ص 79

(5) القرآن الكريم ، سورة القصص ، الآية (34)

(6) عباس مهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة ، (الكويت : مطبعة ذات السلال ، 1991م) ص 330

رأي أو تفاصيل تتعلق بالقوائم المالية أو يتضمنها تقرير المراجع ، ويظهر في شكل معلومة أساسية أو ملحوظة للمساعدة في تفسير هذه القوائم أو التقارير المالية (1) . وعرف الإفصاح المحاسبي بأنه يشير إلى الطريقة أو الأسلوب أو الشكل الذي يتم به تنظيم إظهار المعلومات المحاسبية المتعلقة بتاريخ نشاط المنشأة ومركزها المالي في القوائم المالية بما يسهل مهمة مستخدمي هذه القوائم عند تقييم أداء المنشأة واتخاذ القرارات المتعلقة بها (2) . عرف الإفصاح المحاسبي بأنه إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تهم الفئات الخارجية عن المشروع بحيث تعينها على اتخاذ القرارات الرشيدة (3) . وعرف بأنه إبراز كافة المعلومات اللازمة لتقييم المركز المالي للمشروع بطريقة يمكن فهمها ، مع تقادي حجب معلومات ذات طبيعة جوهرية تسمح بالتنبؤ ومقدرة المنشأة على تحقيق الأرباح المستقبلية ، والقدرة على سداد التزاماتها (4) . وعرف الإفصاح المحاسبي بأنه شمول القوائم المالية على كافة المعلومات الهامة والملائمة التي تجعلها تعبر عن نتيجة النشاط والمركز المالي للمنشأة الاقتصادية (5) . وعرف بأنه شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي القوائم المالية صورة واضحة عن الوحدة المحاسبية (6) وعرف الإفصاح المحاسبي أنه عبارة عن المعلومات التي تنشرها الإدارة للجهات الخارجية من مستخدمي القوائم المالية بهدف مقابلة احتياجاتها المختلفة من المعلومات المتعلقة بأعمال المنشأة ، ويشمل

(1) جميل حسن محمد النجار, متطلبات الإفصاح في القوائم والتقارير المالية لدى الشركات المساهمة العامة في فلسطين

(الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2007م) ص105

(2) محمد شريف توفيق ، قياس متطلبات العرض والإفصاح العام وتقييم مدى توافرها في التقارير المالية للشركات المساهمة

العامة وفي معيار العرض والإفصاح بالمملكة السعودية (الرياض : مجلة الإدارة العامة ، العدد61، 1989) ص 125

(3) خالد أمين عبد الله ، الإفصاح ودوره في تنشيط التداول في أسواق رأس المال العربية (عمان : مجلة المحاسب القانوني

العدد92، 1995) ص38

(4) أحمد رجب عبد العال ، مبادئ المحاسبة المالية ، (القاهرة : مؤسسة شباب الجامعة ، 1995م) ص245

(5) عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون ، أصول المراجعة (الإسكندرية : الدار الجامعية للنشر ، 2000م) ص21

(6) يوسف جربوع ، نظرية المحاسبة الفروض والمفاهيم والمبادئ والمعايير ، (غزة : مطابع غزة ، 2001م) ص 22

الإفصاح أية معلومات إيضاحية محاسبية أو غير محاسبية تاريخية أو مستقبلية تصرح عنها الإدارة وتتضمنها التقارير المالية (1). وعرف الإفصاح بأنه يقضي بضرورة أن تفصح القوائم المالية الختامية عن السياسات والمعلومات المحاسبية بصورة كاملة وشاملة وواضحة بالإضافة إلى الإيضاحات المتممة لهذه القوائم وذلك بهدف تمكين الأطراف المتعاملة مع هذه القوائم من اتخاذ القرارات (2).

من تعاريف الإفصاح المحاسبي يستنتج الباحث الآتي :

1- الإفصاح المحاسبي هو الوضوح التام للبيانات والمعلومات المحاسبية التي تساعد مستخدمي القوائم والتقارير المالية داخل أو خارج المنشأة على اتخاذ القرارات الصحيحة .

2- الإفصاح المحاسبي هو عدم حجب وإيهام أي معلومات ذات طبيعة جوهرية في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد القوائم والتقارير المالية

3- الإفصاح المحاسبي هو إبراز كافة المعلومات اللازمة لتقييم المشروعات بصورة يسهل فهمها للمستخدمين وللتنبؤ بمقدرة المنشأة على تحقيق الأرباح المستقبلية وكذلك سداد القدرة على سداد التزاماتها.

ويلاحظ الباحث من تعاريف الإفصاح المحاسبي وجود قواسم مشتركة لتعريف الإفصاح يمكن تقسيمها إلى مدخلين :

1- الإفصاح من ناحيته الإيجابية أي مساهمته في إيجاد وسيلة فعالة للاتصال بين المنشأة ومستخدمي التقارير والقوائم المالية من خلال البيانات والمعلومات المالية الواردة في التقارير المالية .

2- الإفصاح من ناحيته السلبية في حالة عدم كفاية الإفصاح المحاسبي أي عدم إبراز كافة المعلومات المالية والمحاسبية وما يترتب عليه من آثار سلبية على اتخاذ القرارات غير السليمة .

(1) جميل حسن محمد النجار ، مرجع سابق ، 106

(2) يحي محمد أبو طالب ، نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية ، (القاهرة : شركة نابلس للطباعة والنشر ، 2005م) ص79

أن المعلومات المالية التي يتم الإفصاح عنها يجب أن تتصف بالآتي :

1- الشمول ، ويعني أن تكون للمعلومات المحاسبية القدرة على الإجابة على أي تساؤل من جانب مستخدمي التقارير المالية .

2- الدقة ، ويعني خلو البيانات والمعلومات المحاسبية من الأخطاء .

3- الملائمة ، وتعني التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية .

4- الوضوح ، أي سهولة فهم المعلومات المالية وخلوها من الغموض .

5- الموضوعية ، أي البعد عن التحيز لجهة ما .

6- القياس الكمي ، هنالك معلومات لا يمكن قياس قيمتها على الرغم من أهميتها في تحقيق الوضوح التام .

ويستطيع الباحث تعريف الإفصاح المحاسبي بأنه إبراز وتوضيح كافة البيانات والمعلومات المحاسبية وغير المحاسبية التاريخية والمستقبلية ، وعدم حجب أي معلومات جوهرية وعرضها بصورة يسهل فهمها لكافة مستخدمي القوائم والتقارير المالية وتساعدهم على التنبؤ بقدرة المنشأة من تحقيق الأرباح وكذلك قدرتها على سداد التزاماتها.

نشأة وتطور الإفصاح

ظهر مصطلح الإفصاح أول مرة في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي في نطاق قوانين الشركات الانجليزية كقاعدة قانونية على الرغم من وجود مبادئ ومعايير للمراجعة آنذاك وظهر مصطلح الإفصاح أول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية في الثلث الأول من القرن العشرين . وتعود نشأة الإفصاح بشكل أساسي إلى دولتين هما المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية .

أولاً : نشأة وتطور الإفصاح المحاسبي في المملكة المتحدة

صدر قانون عام 1844م بشأن ، تكوين وإدارة الشركات ذات المسؤولية غير المحدودة وفرض هذا القانون على الشركات إصدار قوائم مالية ، ولم يتضمن نص واضح عن شكل أو مضمون هذه القوائم لأن المعلومات المحاسبية في تلك الفترة كانت من الأسرار التي لا يجوز

الكشف عنها للغير ، وتم تعديل هذا القانون في العام التالي مباشرة عام 1845م حيث نص بإلزام مديري الشركات بإعداد ميزانية عمومية والتوقيع عليها بحيث تكون عادلة وشاملة على أن يتم مراجعتها بواسطة واحد من أو أكثر من الملاك . وفي عام 1862م صدر قانون تضمن لأول مرة تفصيلاً لمهام المراجع ووضع نموذجاً لشهادة المراجع التي يرفقها بالميزانية العمومية .⁽¹⁾ وفي عام 1879م صدر قانون يلزم البنوك ذات المسؤولية المحدودة أن تفصح عن قوائمها المالية سنوياً على أن يتم اعتمادها من مراجع مستقل ومحايد وجاء هذا القانون كرد فعل لإفلاس أحد البنوك نتيجة لتقويم الأصول بالزيادة وتخفيض الالتزامات كوسيلة لإخفاء عدم قدرة البنك على سداد التزاماته وحرص الإدارة على توزيع أرباح سنوية .

وفي عام 1900م صدر قانون يلزم شركات الأموال المسجلة أن تنشر قوائمها المالية بعد اعتمادها من مراجع قانوني محايد ، وفي عام 1907م صدر قانون يلزم شركات الأموال أن تودع لدى الحكومة المختصة نسخة من الميزانية العمومية سنوياً بعد اعتمادها من مراجع خارجي محايد على أن ينص في تقريره أن عملية الفحص امتدت إلى مضمون وجوهر الميزانية . صدر في عامي 1928، 1929 قانون تضمن تغييرات جوهرية حيث ألزما بالإفصاح عن قائمة الدخل لأول مرة والتمييز في الميزانية بين الأصول المتداولة والثابتة وأساليب تقويمها والتمييز بين الأسهم المصرح بها والمصدرة والإفصاح بصفة مستقلة عن الأصول غير الملموسة والقروض المقدمة لمديري الشركات وموظفيها ، وكذلك الاستثمارات في الشركة التابعة وكيفية معالجة الدخل المتولد من الاستثمار في الشركة التابعة والإفصاح عن برنامج الإصدار الإضافي⁽²⁾ . وفي عام 1947 صدر قانون ينظم مهنة المراجعة ويحدد اختصاصات المراجع ويلزم الشركات بأن تراجع قوائمها من قبل مراجع ينتمي إلى تنظيم مهني ، وصدر قانون في عام 1948 يلزم المراجع بأن يدلي برأيه في السجلات المحاسبية ، وما إذا كانت القوائم المالية تفصح عن حالة الشركة بطريقة شاملة وعادية . وفي عام 1967

(1) خالد أمين عبد الله ، مرجع سابق ، ص 40

(2) حسين محمد حسين ابوزيد ، دراسات في المراجعة ، (القاهرة : الوفا للطباعة والنشر ، 1986م) ص 6،5

صدر قانون تضمن المزيد من متطلبات الإفصاح المحاسبي منها طرق تقويم المخزون ، وإجمالي الأصول الثابتة التي حصلت عليها الشركة خلال العام والأصول التي تم التخلص منها ، والمصروفات الرأسمالية المصرح بها ولم يتم التعاقد بشأنها والقيمة الإجمالية للاستثمارات المالية وإجمالي القروض ، مع الإفصاح عن شروط السداد ومعدل الفائدة .⁽¹⁾ يستنتج الباحث من تطور الإفصاح في المملكة المتحدة ما يلي :

1- استمد الإفصاح المحاسبي مقوماته من قوانين الشركات التي تعددت وتنوعت في منتصف القرن التاسع عشر .

2- مر الإفصاح المحاسبي بثلاث مراحل هي:

أ- المرحلة الأولى

عندما كانت الوحدات الاقتصادية منشآت فردية وكانت المعلومات المحاسبية من الأسرار الشخصية التي لا يجوز الإفصاح عنها.

ب- المرحلة الثانية

عندما تزايدت منشآت الأشخاص ، وتباينت العلاقات بين الشركاء وأصبح الإفصاح المحاسبي اختياريًا .

ج- المرحلة الثالثة

بدأت عند ظهور شركات الأموال وانفصلت الإدارة عن الملكية واعتمدت الشركات على أموال جمهور المستثمرين ، وحينها أصبح الإفصاح المحاسبي إجباريًا لحماية مصالح المواطنين وتحقيق المصلحة العامة.

ثانياً : تطور الإفصاح المحاسبي في الولايات المتحدة الأمريكية

لم تكن لقوانين الشركات الأمريكية دوراً ملحوظاً في التأثير على الممارسات المحاسبية بل استمدت مقوماتها من الجهود المهنية حيث تم تأسيس المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين

⁽¹⁾ محمود السيد الناعي ، دراسات في نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية (القاهرة : المكتبة العصرية ، 2002م)

عام 1896 ولم تصدر عنه قواعد أو معايير إلا بعد ثلاثين عاماً ، وفي سنة 1933 صدر قانون في أمريكا لتنظيم إصدار الأوراق المالية تبعه قانون آخر عام 1934 لتنظيم تداول هذه الأوراق في السوق المالية ⁽¹⁾. وقد فرض هذا القانون على أي شركة تصدر أسهم لأول مرة أن تودع لدى الهيئة الحكومية قائمة تتضمن كل المعلومات الهامة والجوهرية التي يمكن أن يستفيد منها المستثمرون وأن يتم الإفصاح عن هذه المعلومات في نشرة الاكتتاب وقد كانت جهود المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين ملحوظة في مجال الإفصاح المحاسبي حيث قام بإصدار ميثاق تنظيم المهنة عام 1962 ، وقد حدد هذا الميثاق المجالات والأفعال التي تدين المراجع القانوني وتعتبره مخرلاً بأداب المهنة ومنها ⁽²⁾:

- أ- عدم الإفصاح عن أي حقيقة هامة تكون معروفة له ولم تتضمنها القوائم المالية.
 - ب- عدم الإفصاح عن أي تحريف جوهرى في القوائم المالية .
 - ت- عدم الإفصاح عندما تتخلى الإدارة عن الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها .
- يستنتج الباحث من تطور الإفصاح المحاسبي في الولايات المتحدة الأمريكية ما يلي :
- 1- أن الهيئة الحكومية المشرفة على الأسواق المالية تم تأسيسها عام 1933 وفي عام 1934 صدر قانون لتنظيم التداول داخل البورصة مثل الدور الأساسي للاهتمام بالإفصاح المحاسبي في الولايات المتحدة الأمريكية.
 - 2- التطور في مفهوم الإفصاح يرجع إلى جهود مهنة المراجعة ممثلة في المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين.
 - 3- يقع على عاتق الإدارة عبء كفاية الإفصاح في القوائم المالية وعلى المراجع القانوني التحقق من كفاية الإفصاح والتحقق من عدالة القوائم المالية.
- ومع مرور الزمن أصبحت متطلبات الإفصاح تختلف من دولة إلى أخرى ، فالإفصاح عن أرباح القطاعات الصناعية في التقارير السنوية وفقاً لمتطلبات التنظيمات في الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة في حين لا يتطلب الإفصاح عنها في كل من فرنسا وألمانيا ، ومن التطور

(1) محمود السيد الناعي ، مرجع سابق ، ص 162

(2) ACIPA, By- Laws- Code of Professional Ethics, (N.Y : AICPA.1962), P.31

الملحوظ في مجال الإفصاح هو ما يسمى بالإفصاح عن المعلومات المستقبلية إلى جانب المعلومات التاريخية مثل التنبؤ بالدخل ، ومعلومات مستقبلية متعلقة بالأداء الاقتصادي المتوقع وأسبابه وقائمة خطط الإدارة للمعلومات المستقبلية .⁽¹⁾

وقد ساهمت عدة عوامل في تطور مفهوم الإفصاح تتمثل في :

1- العوامل الاقتصادية

ظهرت أهمية الإفصاح مع ظهور الشركات المساهمة العامة وزادت أهميته بعد أزمة الكساد في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1929م ، والذي أدى إلى قيام الكثير من الشركات بالتلاعب بالأرقام المحاسبية المنشورة لقيم أصولها وممتلكاتها بهدف اجتذاب رؤوس الأموال وتوجيهها إلى مشاريع غير ناجحة وبعضها وهمية⁽²⁾ . وكذلك الأزمة التي أصابت أسواق الأموال الآسيوية والتي كانت نتيجة إهمال تطبيق معايير المحاسبة الدولية وخصوصا الإفصاح في التقارير المالية الصادرة عن منشآت الأعمال. وأيضا ضعف دور المراجعين الخارجيين وعدم وجود معايير مراجعة دقيقة في ذلك الوقت ، الأمر الذي أدى إلى إفلاس عدد كبير من المستثمرين وانهايار هذه الشركات .

2- العوامل الإدارية

نتيجة للتطور الاقتصادي الكبير ترتب عليه تتطور في النواحي الإدارية ، ونتيجة لزيادة عدد المساهمين في الشركات المساهمة العامة أدى ذلك لبروز دور كبير للإفصاح ، والذي ظهر في الإعلان عن ميزانية المنشأة والتي تلخص مركزها المالي في تاريخ محدد . ويرى الباحث أن للإدارة دور فعال في إظهار الحقيقة المالية من خلال القوائم والتقارير المالية التي تقوم بإعدادها ونشرها إلى مستخدميها بهدف تقديم معلومات مالية واضحة لكل الأطراف دون التحيز لجهة ما .

(1) فريدريك تشوي ، وكارل أن فروست ، المحاسبة الدولية ، تعريب محمد عصام الدين زايد وأحمد حجاج (الرياض : دار

المريخ للنشر ، 2004) ص ص 179 ، 200

(2) لؤي عبد الوهاب خضر محمد عثمان ، مرجع سابق ، ص 25

3- العوامل القانونية

إن وجود عوامل اقتصادية وعوامل إدارية يتطلب وجود عوامل قانونية وبشكل خاص مطالبة الدول والهيئات المهنية في المحاسبة بوضع مبادئ المحاسبة كقيد أساسي وإلزام إدارات الشركات بها .

أهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية

أهمية الإفصاح المحاسبي

تتمثل أهمية الإفصاح المحاسبي في الآتي :⁽¹⁾

- 1- يساعد مستخدمي القوائم والتقارير المالية في توجيههم نحو الاستثمار في المشروعات ذات العائد الاقتصادي الحقيقي والكبير .
- 2- وسيلة لتحقيق منفعة حقيقية خاصة إذا كان الإفصاح كاملاً، لأن عملية الإفصاح تعمل على إيصال المعلومات لحملة الأوراق المالية وكافة الأطراف المتعلقة بالمنشأة الاقتصادية.
- 3- يعتبر الإفصاح المحاسبي من الضروريات لعمليات التحليل المالي، لأنه يمثل أهمية كبيرة للمستثمرين وكل من يهتم بالتحليل المالي المتعلق بالمنشأة، لأن الإفصاح يجعل المحللين قادرين على التكهّن بإيرادات الأسهم .
- 4- يحكم الهدف من الإفصاح عناصر رئيسية من أهمها تحديد الفئات المستفيدة من القوائم المالية ، ومدي ملائمة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها .
- 5- يؤدي الإفصاح دوراً هاماً في تحقيق الآلية الخاصة بسوق الأوراق المالية من حيث تحديد الأسعار المناسبة للأسهم وتحقيق التوازن بين درجة المخاطر والعائد الذي تحققه الأسهم ، حيث أصبح الإفصاح يميز بين الشركات ذات السمعة الطيبة والمركز المالي القوي .

⁽¹⁾ جميل حسن محمد النجار ، مرجع سابق ، ص 109

ويستند الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية علي المبررات التالية (1) :

أ- إن الأطراف الخارجية في حاجة دائمة لأكبر قدر من الإفصاح عن السياسات والمعلومات المحاسبية.

ب- يمكن تلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية ذات الاستخدام العام بالمعلومات التي تمكنهم من اتخاذ قرارات مالية واقتصادية رشيدة عن طريقة الإفصاح التام.

ويمكن تلخيص أهمية الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية كالآتي (2) :

1- تحقيق العدالة بين المستثمرين وغيرهم من مستخدمي التقارير المالية الأمر الذي يقلل من فرص المتاجرة بناءً علي المعلومات الداخلية، وتحقيق العدالة من خلال إضاعة الفرصة علي المستثمرين ذوي المعلومات الداخلية في تحقيق أرباح علي حساب باقي المستثمرين.

2- الإقبال علي شراء أسهم المنشآت التي تفصح أكثر من غيرها لان المستثمر بطبعه لا يرغب في المخاطرة الناتجة عن نقص المعلومات ، مع افتراض تساوي جميع العناصر الأخرى ذات العلاقة بقرار الاستثمار ، وتفضيل أسهم هذه المنشآت علي غيرها يؤدي إلي ارتفاع أسعارها .

3- المحافظة علي استقرار أسعار الأسهم ، لان نقص المعلومات يؤدي إلي زيادة التذبذبات في أسعار الأسهم وتفتح المجال لعمليات المضاربة في السوق المالي .

أهداف الإفصاح المحاسبي

تتمثل أهداف الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية بالآتي (3) :

(1) يحي محمد ابو طالب ، مرجع سابق ، ص 215

(2) جميل حسن محمد النجار ، مرجع سابق ، ص 109

(3) د. محمد فداء الدين بهجت ، الإفصاح في القوائم المالية وموقف المراجع الخارجي منه ، دراسة تطبيقية للقوائم المالية والتقارير السنوية للشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية (جدة) ، جامعة الملك عبد العزيز ، مركز النشر العلمي ،

1986م) ص 66

1- يؤدي إلي تخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار ، ومن ثم إقبال المدخرين

علي تقديم أموالهم للمستثمرين ، وبالتالي زيادة حجم التداول داخل السوق المالي .

2- يؤدي إلي زيادة درجة الاعتماد علي التقارير المالية من قبل مستخدميها في عملية اتخاذ القرارات المالية .

3- زيادة فعالية الإفصاح المحاسبي لدي الشركات المساهمة العامة من حيث كمية ونوعية المعلومات المفصح عنها يؤدي بالضرورة إلي زيادة فعالية السوق المالي .

ويعتبر الهدف الرئيسي للإفصاح المحاسبي هو تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين للمساعدة علي عملية اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة ، وتقديم معلومات للمقرضين والعملاء والموظفين لتساعدهم في تقويم التدفقات النقدية التي يمكن أن تؤول إليهم نتيجة علاقتهم بالمنشأة. وأن الإفصاح يهدف إلي تزويد مستخدمي التقارير المالية بمعلومات موثوق بها تفيد في الحكم عليه، ويهدف الإفصاح المحاسبي إلي توفير البيانات الكاملة والشاملة التي تساعد مستخدمي القوائم المالية علي تقويم الأوضاع واتخاذ القرارات المناسبة⁽¹⁾.

(1) مأمون مدني مهدي سبيل ، دور التقارير المالية المنشورة في جذب الاستثمارات الأجنبية لأسواق المال بالدول النامية (الخرطوم : جامعة السودان رسالة ماجستير غير منشورة ، 2004م) ، ص 42